

المبحث الأول: الإطار النظري لتربية الموظف العمومي المطلوب الأول: مفهوم الموظف العمومي. يعتبر تعريف الموظف العمومي وتمييزه عن باقي المستخدمين في الدولة من المسائل المهمة في الدول التي تتبنى النظام المغلق للوظيفة العمومية والزدواج القانوني والقضائي، نظر لما المتعلقة بالموظفين من قبل القضاء المختص، أو غيرها من السائل القانونية. فبالرغم من كثرة التشريعات المتعلقة بالموظف العمومي، أوال التعريف الفقهي للموظف العام في الفقه الإداري الفرنسي عرف الموظف العام باله الشخص الذي يساهم في إدارة مرافق عام يدار بالاستغلال المباشر وفقا لتولية صحيحة، بمقتضاها في وظيفة دائمة يتضمنها كادر إداري منظم " 1. يساهم في إدارة مرفق عام مدار بالطريق المباشر، ويعين في وظيفة دائمة،" 2 نطاق كادر الإدارة العمومية وفي الفقه المصري عرف الموظف العام بأنه "كل فرد يحصل على مرتب تلتزم بدفعه إليه مباشرة الخزينة العامة". " كل فرد يلحق بأداة قانونية، بصفة غير عارضة يعمل دائم، في خدمة مرفق عام، شخص وطني من أشخاص القانون العام بالطريق المباشر. كما عرفه مصطفى أبو زيد بأنه: ذلك الشخص الذي يعمل في خدمة مرفق عام معنوي، وبصفة دائمة في وظيفة دائمة، عن طريق تعيينه فيها، وقبوله لهذا التعيين". أما إذا أردنا التحدث عن محاورات رجال الفقه في الجزائر حول إعطاء تعريف للموظف ل في بدايته بحيث ال نكاد نجد أي تعريف محدد وحقيقي للموظف العام، باستثناء بعض التعليقات والشروح إليه في تعريف الموظف العام بأنه: " هو ذلك الشخص الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة المرافق التي تدار بطريق الاستغلال المباشر بواسطة السلطات الإدارية المركزية أو المحلية، مختلفة، وال يخضع منهم للقانون العام للوظيفة العمومية سوى الذين لهم صفة الموظف، وال يعرف هذه الصفة إل الأشخاص الذين رسموا بعد تعيينهم في مناصب دائمة، وثبتوا فيها نهائيا". ثري، فإنه لم يه واعتمد في بين الموظف الدائم والعون المتعاقد، وعلى العموم فإن القحيث وضع تمييزاء الجثري يعتبر كل العاملين في جهاز الدولة الإدارية المركزية أو الهيئات المحلية بلديات، واليات أو هيئات عمومية ذات طابع إداري موظفين عموميين، ويقبل النظر في المنازعات المتعلقة في الملف رقم " 566212: عالقة العمل مع الهيئات والإدارات العمومية تخضع أحكام ب